

الاقتصاد الرقمي وتنويع الاقتصاد السبيلان الى نمو اقتصادي مستدام في العراق – وجهة نظر
تنموية للاعوام 2025-2023

**The Digital Economy and Economic Diversification: Pathways to
Sustainable Economic Growth in Iraq – A Developmental Perspective
for the Years 2023-2025**

1 م. احمد ابراهيم حسين علي العبيدي

تدريسي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البعثات والعلاقات الثقافية
دكتوراه تخصص اقتصاد صناعي – جامعة الجنوب الفيدرالية الروسية (قيد المعادلة)
ahmedalirussia2020@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2025/07/07 تاريخ القبول: 2025/09/07 تاريخ النشر: 2025/11/13

ملخص

يرتبط مفهوم التنويع الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بنظريات التنمية وتطبيقاتها، ضمن التجارب التنموية والتطورات الاقتصادية التي شهدتها دول العالم، وقد فتحت الثورات الصناعية المتعاقبة آفاقاً واسعة للولوج في مجالات التنويع الاقتصادي، وعلى الرغم من أنّ سياسات التنويع الاقتصادي قد توسعت وامتدّت في الأنشطة الاقتصادية وميادين التطور المختلفة في عددٍ كبير من دول العالم، إلا أنّ التنويع، كفكرٍ اقتصادي، يُعدّ حالة متأصلة وجوهرية ارتبطت ارتباطاً أساسياً بتنوّع وتطور الموارد الاقتصادية والحاجات البشرية، وسعي المجتمعات نحو تحقيق تنويع أكبر في مصادر الدخل والثروة المستدامة والموارد الاقتصادية المتجددة، والحد من الاعتماد على مصادر الثروات الريعية الناضبة. وينطلق البحث الحالي من مشكلة ضعف السياسات الاقتصادية الحالية للنهوض بالواقع الاقتصادي، اذ لا تعمل تلك السياسات على تشجيع وتوفير البيئة الاستثمارية الجاذبة لرؤوس الأموال، اضافة الى ضعف دور القطاع الخاص في عملية التنمية والتنويع الاقتصادي، ولم تكن قضايا التنمية والتنويع ضمن الأولويات بقدر ما كان لقضايا السياسة وخلافاتها من اهتمام، وبالتالي ازداد الاعتماد على موارد النفط الخام فقط في تحصيل الإيرادات المالية للدولة العراقية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، تنويع الاقتصاد، النمو الاقتصادي المستدام، المؤشرات الاقتصادية.

Abstract:

A concept of economic diversification is closely related to development theories and their applications, within the development experiences and economic developments witnessed by the countries of the world, and successive industrial revolutions have opened wide horizons for access in the fields of economic diversification, and although economic diversification policies have expanded and extended in economic activities and various fields of development in a large number of countries of the world, but diversification, as an economic thought, is an inherent and fundamental condition that has been fundamentally linked to the diversity and development of economic resources and human needs, Societies seek greater diversification in sources of income, sustainable wealth and renewable economic resources, and reduce dependence on sources of depleted rentier wealth.

A current research stems from the problem of weak current economic policies to advance the economic reality, as these policies do not work to encourage and provide an investment environment that attracts capital, in addition to the weak role of the private sector in the process of development and economic diversification, and development and diversification issues were not among the priorities as much as the policy issues and differences of interest, and therefore increased reliance on crude oil resources only in the collection of financial revenues of the Iraqi state.

Keywords: digital economy, diversification of the economy, sustainable economic growth, economic indicators.

مقدمة :

تلعب المؤشرات الاقتصادية في اي بلد حول العالم دوراً اساسياً في عملية نهوضه وتقدمه نحو تحقيق الامن الاقتصادي والتنمية على كافة مستوياتها، وقد تضرر اقتصاد العراق المتعافي تدريجياً بشدة من فيروس كوفيد-19 مما أثر على الطلب المحلي وتوازنات الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية وحصص إنتاج أوبك بلس . وقد تقلص الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقدر بنحو 15.7٪ في عام 2020 - وهو أدنى أداء منذ عام 2003 إلى حد بعيد - لكنه نما مرة أخرى إلى 7.7٪ في عام 2021 و 9.3٪ في عام 2022 ، وهو ما يمثل انتعاشاً إلى مستويات ما قبل الجائحة. من المفترض أن يتباطأ النمو إلى 4٪ في عام 2023 و 2.5٪ في عام 2024. أدى إنتاج العراق المتزايد من النفط إلى متوسط إنتاج بلغ 4.133 مليون برميل يومياً في كانون الثاني (يناير) 2022. وقد أثر انخفاض عائدات النفط ، التي تمثل أكثر من 90٪ من دخل الصادرات ، على ميزان الحساب الجاري ، حيث انتهى بعجز قدره 18.34 مليار دولار أمريكي في عام

الاقتصاد الرقمي وتنوع الاقتصاد السبيلان الى نمو اقتصادي مستدام في العراق – وجهة نظر تنموية للاعوام 2023-2025

2020 ، مقابل فائض قدره 1.09 مليار دولار أمريكي في العام السابق ، و 16.18 مليار دولار أمريكي في عام 2021 و 46.12 مليار دولار أمريكي في عام 2022. ومع ذلك ، فقد عززت أسعار النفط العالمية انتعاشاً سريعاً. في الوقت نفسه ، ارتفع إجمالي الدين العام للحكومة بسرعة إلى 84.2٪ في عام 2020 من 45.1٪ في العام السابق ، لكنه عاد إلى 59.4٪ في عام 2021 و 36.7٪ في عام 2022. ومن المتوقع أن ينخفض إلى 34.8٪ في عام 2023 و 31.6٪ في عام 2024. بذلت الحكومة جهوداً لخفض التكاليف عن طريق خفض المعاشات التقاعدية ، لكن هذا أدى إلى احتجاجات مناهضة للتقشف على مستوى البلاد. توسع القطاع العام في العراق بسرعة في السنوات الأخيرة ، حيث شكلت نفقات الرواتب حصة أعلى بشكل متزايد من ميزانية الحكومة سنة بعد أخرى. كما أثرت القيود السياسية على الاقتصاد العراقي .

* أهمية البحث : تنطلق أهمية البحث الحالي في ان جوهر عملية التنوع الاقتصادي هو الاساس الذي ينبغي اعتماده لرفع معدلات النمو الاقتصادي وجعلها معدلات حقيقية تعكس مرونة الجهاز الانتاجي في استجابته السريعة لمعدلات الطلب المحلي في ظل الزيادة المتسارعة للسكان في العراق من اجل تقليل الاستيرادات وزيادة نسبة الصادرات ومحاولة تنويعها الى جانب زيادة الانفاق الاستثماري الذي يحفز البلاد نحو توفير فرص عمل جديدة تساهم في معالجة مشكلة البطالة المتفاقمة في العراق .

* هدف البحث : يحاول البحث الحالي توضيح مفهوم التنوع الاقتصادي وضرورته الحتمية للاقتصاد العراقي من خلال بيان الايجابيات المتوقعة من السياسات والخطط الاقتصادية التي لا بد من تطبيقها بأسلوب علمي لضمان اقتصاد معافي يحقق مستويات معيشة مناسبة للفرد العراقي وبالاخص موضوع الاستفادة من تقلبات اسعار النفط العالمية وتأثيرها على حجم الإيرادات العامة كون العراق بلد ريعي بإمتهياز يعتمد بنسبة 99% على صادراته النفطية لتحقيق إيراداته السنوية .

* فرضية البحث الرئيسية : ينطلق الباحث من فرضية البحث الرئيسية وهي (للاقتصاد الرقمي وتنوع الاقتصاد دور ايجابي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق)

واجهت عملية التنوع الاقتصادي في العراق تحديات عدة منذ عقدي 1960 و 1970 من القرن العشرين الماضي، وأحد العوامل في ذلك هو الاتساع الذي حصل في حجم القطاع الحكومي (العام)، بعد ارتفاع إيرادات النفط وانعكاساته الايجابية على مجمل النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص خاصة شركاته الصناعية، كما شهدت عملية التنوع الاقتصادي خلال 1980-2003 تحديات تمثلت بدخول الاقتصاد العراقي مرحلة الحروب والحصار الاقتصادي الشامل . واليوم لا بد ان تتجه السياسات

الاقتصادية نحو النهوض بالواقع الاقتصادي، وأن تعمل على توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة لرؤوس الأموال، وتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية والتنوع الاقتصادي، إلا أنَّ قضايا التنمية والتنوع لم تكن ضمن الأولويات بقدر ما كان لقضايا السياسة وخلافاتها من اهتمام، ومن ثَمَّ فقد ازداد الاعتماد على موارد النفط. وتشير مؤشرات التنوع الاقتصادي إلى أنَّ الاقتصاد العراقي قد أصبح اقتصاداً ربيعياً بامتياز في ظل الواقع الذي بلغته الأنشطة الصناعية والزراعية والقطاع السياحي، وتدني مساهماتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات غير النفطية، في ظل قلة فرص العمل وزيادة نمو سكان العراق وارتفاع معدلات الفقر والبطالة فيه.

يحاول الباحث تقديم معالجات لغرض تنوع إيرادات الاقتصاد العراقي ومنها الاستفادة من الامكانيات البشرية والمادية الهائلة في العراق واستشراف مستقبله الاقتصادي في ظل تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة ومنها اتمتة قطاعه المصرفي وتفعيل دور القطاع الخاص وسن التشريعات اللازمة لجذب الاستثمارات الاجنبية.

المحور الاول : مفهوم التنوع الاقتصادي ومبرراته وهيكلية الناتج المحلي الاجمالي كأحد مؤشرات التنوع الاقتصادي

ينطلق الباحث في تحديد مفهوم التنوع الاقتصادي من اختلاف الاراء التي ينظر منها لهذا النوع من التنوع والمستندة بالدرجة الاساس على مدى التقدم او النمو الذي يحرزه الاقتصاد الوطني او المحلي لأي بلد حول العالم , وعليه يمكن تعريف التنوع الاقتصادي بأنه (دراسة جميع الممكّنات الاقتصادية المتوافرة في القطاعات الانتاجية التي تشكل الاساس للقاعدة الانتاجية لأي بلد حول العالم اي انه يبدأ بتنمية القطاعات الاكثر اهمية اي الاكثر تأثيراً في عملية النمو الاقتصادي مثل القطاع الصناعي او الزراعي او كلاهما معاً على اعتبارها المجهز الاساس للسلع والخدمات على المستوى القومي) . اما عن المبررات او الدوافع الموجبة للتنوع الاقتصادي ، فيذكرها (موسى ، 2020 : 102) في التوجه نحو التنوع الاقتصادي نظراً لما يمكن ان يحققه من ايجابيات متعددة على مختلف المستويات ومنها التنموية كونه الداعم الاساس لأي عملية تنموية شاملة بشرية واقتصادية واجتماعية ، لانه يؤدي الى زيادة النفقات الاستثمارية وزيادة التراكم الرأسمالي وبالتالي يعمل على تلافي الاقتصاد لأي صدمات خارجية ناجمة عن تقلبات الاسعار العالمية ، من وجهة نظر الباحث يمكن التعبير عن هذه الايجابيات :

الاقتصاد الرقمي وتنوع الاقتصاد السبيلان الى نمو اقتصادي مستدام في العراق – وجهة نظر

تنمية للاعوام 2023-2025

1- تتسم الموارد الطبيعية الناضبة كالنفط مثلاً بالتقلبات الشديدة في مستوى اسعارها بسبب قوى العرض والطلب العالمية التي تتأثر بالاحداث السياسية والحروب وغيرها , مما يحتم على راسمي السياسة الاقتصادية ضرورة البحث عن بدائل اقتصادية فاعلة ذات تأثير مستدام .

2- قابلية الثروات الطبيعية للنضوب مما ينعكس على تقلب الايرادات العامة المتحققة منها بين فترة زمنية واخرى وبالتالي حتمية البحث عن مصادر دخل اضافية تساهم في زيادة الايرادات العامة للدولة .

اما عن هيكلية الناتج المحلي الاجمالي فيمكن القول انه احد ابرز المؤشرات الهامة للتنوع الاقتصادي لما له من دلالة واضحة عن التكوين السلي والخدمي للناتج المحلي للبلد وهنا سيقصر الباحث على قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات لضمان تلافي الاقتصاد العراقي لأي صدمات خارجية ناجمة عن تقلبات الاسعار العالمية في سوق الطاقة .

المحور الثاني : الاقتصاد الرقمي عصب التنمية الاقتصادية

في أعقاب الثورة الصناعية الرابعة، بدأت الحكومات والشركات في جميع أنحاء العالم في إدراك التحول العالمي نحو الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة. ويواجهون الاختيار إما أن يكونوا جزءاً من الاضطراب التكنولوجي، أو أن يتخلفوا عن التطور التكنولوجي. عندما ننظر إلى مدى التأثير الاقتصادي على المنطقة، فإن التخلي عن الركب ليس خياراً. كما أن العالم كما نعرفه يتغير باستمرار، وأحد المحركات الأساسية هو التحول الرقمي. وبلاستفادة من تجارب بعض الدول العربية فقد وضعت المملكة العربية السعودية خطاً طويلاً للأجل لتعزيز مكانتها بين أكبر 20 اقتصاداً على مستوى العالم بحلول عام 2030، ويتم العمل على تحقيق ذلك من خلال مسارات متعددة أهمها إرساء أسس متينة لبيئة استثمارية جذابة، وتنويع الاقتصاد لرفع حصة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50%، بالإضافة لاحتواء مختلف مكاسب التقنيات والابتكارات الحديثة على ضوء مسيرة الرقمنة المتسارعة في المملكة. ويمكن لوجود اقتصاد رقمي قوي أن يلعب دور المحفز لتعزيز النمو والتنوع الاقتصادي المطلوبين، لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. وترتكز سياسة الاقتصاد الرقمي على 7 مبادئ أساسية لتنمية بيئة رقمية استثمارية جذابة؛ وهي (الوصول بما في ذلك البنية التحتية الرقمية والبيانات والمنصات الرقمية، والتقنيات، والابتكار، ورأس المال البشري، والرخاء الاجتماعي والشمولية، والثقة في البيئة الرقمية وانفتاح السوق).

من وجهة نظر الباحث لا بد من وجود أهداف محددة للتحويل إلى مجتمع واقتصاد رقمي، باستخدام البيانات باعتبارها أحد الأصول القومية لتحقيق هذا الهدف؛ حيث تعمل البيانات والذكاء الاصطناعي بالفعل على تطوير العديد من القطاعات في البلاد، وقد حققت إنجازات هائلة خاصة في إدارة الكوارث والسلامة على الطرق وإدارة استهلاك الطاقة. وعلى مدى السنوات الماضية، شجعت المملكة الحكومة الذكية واستخدام البيانات المفتوحة في كافة الوكالات، مع إطار من المبادئ التوجيهية والسياسات لتحسين نوعية الحياة، ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال استخدام إدارة البيانات والتحليلات المتقدمة. لذا فالإقتصاد الرقمي بات عصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم، سعيًا للحاق بركب التقدم والرقى نحو بناء اقتصاد المعرفة الرقمي المستدام.

يمكن للباحث القول ان النمو الاقتصادي المستدام يعني الحفاظ على التغير الايجابي المتحقق دون خلق مشاكل اقتصادية أو تعقيدات اقتصادية. وإنها ممارسة تدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل دون استنزاف الموارد الاقتصادية المختلفة . اما التنمية الاقتصادية فهي تهدف إلى تلبية احتياجات السكان مع حماية الموارد الطبيعية والبيئة. وهي تنطوي على مراقبة وإدارة هذه الموارد لضمان بقائها في متناول الأجيال القادمة والمحافظة عليها. ويعني الحفاظ على معدل نمو اقتصادي لا يولد ضغطاً على الأسعار ولا يستنزف الموارد ولا يلحق ضرراً كبيراً بالبيئة. يحدث النمو الاقتصادي عندما يزيد الناتج المحلي الإجمالي على مدى فترة من الزمن، والنمو المستدام يعني الحفاظ على معدل النمو دون التسبب في مشاكل اقتصادية أخرى. وقد يؤدي النمو السريع إلى استنفاد الموارد المختلفة ، وخلق مشاكل بيئية، والمساهمة في ظاهرة الاحتباس الحراري على سبيل المثال لا الحصر . ويعني النمو المستدام توفير إمكانيات أكثر إنتاجية وربحية للأجيال القادمة. ويعني الاقتصاد القوي أن الناس لديهم دخل أكثر يمكن إنفاقه لشراء المزيد من المنتجات والخدمات المختلفة ، أو بناء منزل أكبر ، أو الذهاب لقضاء عطلة ، أو تحسين مستوى معيشتهم بطرق أخرى. وهذا يعزز العديد من الصناعات ، بما في ذلك التصنيع والإسكان والسفر والسياحة. إن الحفاظ على الموارد أو تجديدها قد يمكّن الدولة من تقليل وارداتها وزيادة صادراتها. كل هذا يساهم في الناتج المحلي الإجمالي للبلد بشكل عام.

المحور الثالث: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق

أولاً: واقع الاقتصاد المحلي العراقي في اطار بعض المؤشرات الدولية

يمكن للباحث ايجاز الوضع الاقتصادي العراقي من خلال المؤشرات والتصنيفات العالمية المعتمدة , والتي تضم بيانات اكثر من 190 دولة حول العالم , والعراق هو احد اعضائها . ومن بين تلك المؤشرات :

1- مؤشر التمرکز السكاني - جيني GINI : وقيس المدى الذي ينحرف فيه توزيع الدخل أو نفقة الاستهلاك بين الأفراد أو الأسر ضمن اقتصاد ما عن توزيع متساوي على نحو مثالي. يرسم منحني لورينز النسب المئوية التراكمية لإجمالي الدخل الذي تم تلقيه في مقابل العدد التراكمي للمتلقيين، بدءاً أكثر الأفراد أو الأسر فقراً. يقيس مؤشر جيني المساحة بين منحني لورينز والخط الافتراضي للمساواة المطلقة، يتم التعبير عنها كنسبة مئوية للحد الأقصى للمساحة تحت الخط. ومن ثم فإن مؤشر جيني 0 يمثل مساواة مثالية، بينما مؤشر 100 يتضمن عدم مساواة مثالية . وان اخر احصائية منشورة للعراق تؤكد ان قيمة ذلك المؤشر هو 29.5 درجة فقط وهو نسبة متوسطة قياساً بالدول الاخرى التي تتجاوز قيمة ذلك المؤشر لها عن 50 درجة احياناً .

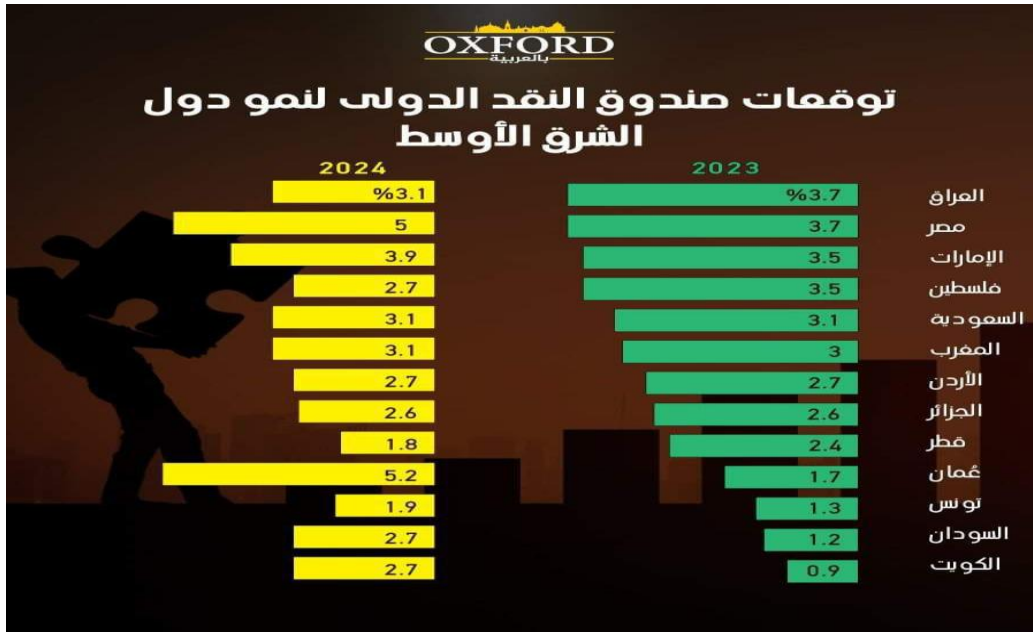
2- مؤشر التنمية البشرية HDI : هو مقياس مركب موجز لمتوسط إنجازات اي دولة في ثلاثة جوانب أساسية للتنمية البشرية: الصحة والمعرفة ومستوى المعيشة . آخر قيمة من ذلك المؤشر لعام 2021 هي 0.686 نقطة وهي قيمة متوسطة كون المتوسط العالمي لعام 2021 على أساس 185 دولة هو 0.722 نقطة .

3- مؤشر سهولة تادية الاعمال : وقد حصل العراق على المرتبة 171 من 190 حسب اخر تحديث للبيانات المنشورة لذلك المؤشر عام 2021 , وهو خاص بمجموعة البنك الدولي يساعد على تقييم مستوى الأداء التنظيمي المطلق و تحسنه مع مرور الوقت. ويظهر هذا المقياس مسافة كل اقتصاد من "الحد الأعلى للأداء", والذي يمثل أفضل أداء سجل على كل من المؤشرات في جميع الاقتصادات العالمية في عينة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وتم اعتماده عالمياً منذ عام 2005.

3- مؤشر الحرية الاقتصادية: تم تصنيف العراق خارج مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2023 الصادر عن مؤسسة "هيرييتج"، الذي يأخذ بعين الاعتبار السياسات والظروف الاقتصادية في 184 دولة، وفي نسخته الـ 29، يقيس مؤشر الحرية الاقتصادية تأثير الحرية والأسواق الحرة حول العالم، ويؤكد العلاقة الإيجابية الهائلة بين الحرية الاقتصادية والتقدم. ويقاس المؤشر الحرية الاقتصادية بناءً على 12 عاملاً كمياً ونوعياً، مجمعة في أربع فئات أو ركائز أساسية للحرية الاقتصادية: أ. سيادة القانون (حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، فعالية القضاء) ب. حجم الحكومة (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية) ج. الكفاءة التنظيمية (حرية العمل، الحرية النقدية) د. الأسواق المفتوحة (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية)

ثانياً: التنوع الاقتصادي في العراق – تحليل اقتصادي

توقع صندوق النقد الدولي، يوم الإثنين 17 نيسان 2023، وكما مبين في الشكل (أن يحقق الاقتصاد العراقي والمصري أعلى نمواً في عام 2023. وأظهر جدول للصندوق انه "من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق ومصر خلال عام 2023 بواقع 3.7% وسيحققان أعلى نمو اقتصادي بين الدول العربية"، مبيناً ان "النمو الاقتصادي للعراق سينخفض في عام 2024 الى 3.1%، في حين سيرتفع النمو الاقتصادي لمصر في ذات العام الى 5%". و اضاف الصندوق انه "من المتوقع ان ترتفع اسعار المستهلك في العراق (التضخم) الى 6.6% في عام 2023 من 5% في عام 2022، فيما ستخفض في عام 2024 الى 1.6%". وأشار الى انه "من المتوقع ايضاً ان يحقق الحساب الجاري للعراق 4.4% منخفضاً عن عام 2022 الذي بلغ 11.6%"، لافتاً الى انه من المتوقع ان "يحقق عجزاً في عام 2024 بمقدار 2.5%". ويقصد بالحساب الجاري لدولة ما هو قيمة الصادرات والواردات لكل من السلع والخدمات والتحويلات الدولية لرأس المال



شكل (1) توقعات صندوق النقد الدولي لنمو بعض دول الشرق الأوسط لعامي 2023 و 2024 ,
موقع مجلة اوكسفورد بالعربية

كذلك تشير بيانات صندوق النقد الدولي الى ارتفاع معدل التضخم في الاسعار إلى 6٪ في عام 2021 ، مقابل 0.6٪ قبل عام 2020 ، وسط ارتفاع تكاليف الغذاء والنقل . وزاد مرة أخرى إلى 6.5٪ في عام 2022. كما مددت الولايات المتحدة الإعفاء من العقوبات في عام 2020 للسماح للعراق باستيراد الغاز والكهرباء من إيران لتغطية احتياجاته المحلية من الطاقة . وظلت الحكومة في شهور من الجمود لتعيين رئيس وزراء جديد .ارتفع التضخم إلى 6٪ في عام 2021 ، مقابل 0.6٪ قبل عام ، وسط ارتفاع تكاليف الغذاء والنقل .وزاد مرة أخرى إلى 6.5٪ في عام 2022. مددت الولايات المتحدة الإعفاء من العقوبات في عام 2020 للسماح للعراق باستيراد الغاز والكهرباء من إيران لتغطية احتياجاته المحلية من الطاقة . وقد بدأ المناخ الاجتماعي والظروف السياسية والأمنية في البلاد في التحسن بعد هزيمة داعش ، ومع ذلك لا يزال العراق يواجه تحديات أمنية شديدة .وبحسب اليونيسف ،

يعيش واحد من كل أربعة أطفال عراقيين في فقر و 4 ملايين في حاجة إلى المساعدة. الوصول إلى الماء والكهرباء والوقود محدود للغاية. معدل البطالة مرتفع ، لا سيما بين الشباب والنساء ، لكن الأرقام الموثوقة غير متوفرة (يبلغ عمالة الشباب حوالي 25٪ وفقاً لصندوق النقد الدولي). (وتمثل الدولة أكبر صاحب عمل في البلاد ، حيث تم خلق أربع وظائف من أصل خمس في السنوات الأخيرة في القطاع العام ، وفقاً للبنك الدولي. إن الآفاق الاقتصادية للعراق غارقة في مخاطر سلبية كبيرة تستدعي تسريع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وتشمل هذه: تدهور الأوضاع الأمنية ، واشتداد صدمات تغير المناخ وتقلبات الاقتصاد الكلي الإضافية. يعتمد تجنب أو التخفيف من آثار المخاطر السلبية على سياسات الحكومة المستقبلية والالتزام بالإصلاحات الشاملة. يمكن للتقدم في التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى جانب تحسين البيئة الأمنية أن يوفر زخماً جديداً للنمو والتنوع (البنك الدولي، 2022)

المؤشرات الرئيسية	2020	2021	2022	2023(هـ)	2024(هـ)
الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	169.35	206.52	270.36	267.89	277.83
الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة، التغير السنوي٪)	-15.7	7.7	8.1	3.7	3.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	4220	015٠5	6400	6181	247٠6
إجمالي الدين الحكومي العام (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	84.3	59.2	43.3	47.9	46.8
معدل التضخم (٪)	0.6	6.0	5.0	6.6	1.6

الاقتصاد الرقمي وتنوع الاقتصاد السيلان الى نمو اقتصادي مستدام في العراق – وجهة نظر
تنموية للاعوام 2023-2025

المؤشرات الرئيسية	2020	2021	2022	2023(هـ)	2024(هـ)
الحساب الجاري (بمليارات الدولارات الأمريكية)	-18.41	16.03	31.42	11.80	-7.08
الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	-10.9	7.8	11.6	4.4	-2.5

جدول (1) الافاق الاقتصادية للعراق حتى عام 2024

المصدر: صندوق النقد الدولي - قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية ، أكتوبر 2021 .

استحوذ القطاع الزراعي على 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 (البنك الدولي ، 2023) ووظف ما يقرب من خمس القوة العاملة بنسبة 18٪ (البنك الدولي 2023) بسبب انتشار الأساليب الأقل حداثة وإنتاجية. حوالي ربع إجمالي مساحة الأرض صالحة للزراعة المكثفة وتربية الحيوانات. يتركز معظم النشاط الزراعي في الأراضي المنخفضة الخصبة في سهول بلاد ما بين النهرين التي تروى من نهري دجلة والفرات ، وتشمل الحبوب والبقول والتمور. ومع ذلك ، لا يزال العراق مستوردا صافيا للغذاء. وتمثل الصناعة 53.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف 23٪ من القوة العاملة (البنك الدولي ، 2023). (تستمر حصتها النسبية في الاقتصاد في الانتعاش بعد أن وصلت إلى أدنى مستوى لها في 30 عامًا في عام 2015 ، لكنها لا تزال أقل بكثير من المستويات التي شوهدت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. يهيمن قطاع النفط على الاقتصاد العراقي الذي تديره الدولة إلى حد كبير ، والذي يوفر ما يقرب من 90٪ من الإيرادات الحكومية و 80٪ من عائدات النقد الأجنبي . يُقدَّر أن قطاع الخدمات يشكل 43.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعراق ويعمل به 59٪ من القوى العاملة (البنك الدولي ، 2023). (يعد العراق أحد أكثر دول الشرق الأوسط التي تعاني من نقص في البنوك ، لكن القطاع المصرفي ، الذي لا يزال مملوكًا للدولة في الغالب ، يقدم خطوات مهمة للشمول المالي بفضل نظام المدفوعات الإلكترونية الجديد لصرف رواتب الحكومة والرعاية الاجتماعية لحوالي سبعة ملايين مواطن.

توزيع النشاط الاقتصادي حسب القطاع	زراعة	صناعة	خدمات
العمالة حسب القطاع (% من إجمالي العمالة)	18.3	22.9	58.8
القيمة المضافة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	4.0	53.8	43.5
القيمة المضافة (التغير السنوي %)	-17.5	-1.1	14.6

جدول (2) توزيع النشاط الاقتصادي حسب القطاع في العراق

المصدر: البنية التحتية الدولية، بيانات تشترين الأولى 2021

<https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/iraq/economical-context>

من وجهة نظر الباحث الاقتصادية يواجه العراق اليوم أزمة مالية ألفت بظلالها على كافة مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من القطاعات بسبب زيادة الموازنة التشغيلية للدولة الناتجة عن زيادة عدد موظفي الدولة العراقية اضافة الى المتغيرات الدولية ومنها الحرب الروسية الاوكرانية التي دفعت دول اوبك بلس الى تخفيض مستوى الانتاج بمقدار مليون برميل نفط يومياً اعتباراً من الاول من أيار 2023 لغاية نهاية عام 2024 ، مما أدى الى تذبذب أسعار النفط ، وهو المورد الذي يعتمد عليه العراق بشكل شبه كامل في تمويل الموازنة ، بالإضافة إلى ضعف. مساهمة القطاعات الرئيسية في الاقتصاد العراقي - الزراعة والصناعة بكافة فروعها - في تعزيز موارد الموازنة. ومن أهم أسباب الأزمة الاقتصادية والمالية السابقة في العراق أنها ناجمة عن انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 و انخفضت هذه الأسعار من متوسط يزيد عن 100 دولار للبرميل إلى أقل من 40 دولاراً للبرميل ، أي خسارة أكثر من 60% من قيمته ، وأن انخفاض أسعار النفط عن السعر المعتمد في الموازنة يزيد العجز ويسبب عدم الاستقرار المالي بالإضافة إلى أن القطاع الخاص العراقي مرتبط بشكل مباشر بالدولة ، وتهيمن عليه الشركات الصغيرة جداً التي تعمل بشكل أساسي في مجال تجارة التجزئة والبناء وخدمات النقل ، وكذلك في الصناعة الخفيفة. وعلى الرغم من الاستراتيجية الموضوعة لتطوير القطاع الخاص في العراق ، إلا أنه لا يزال يعاني من مجموعة من المشاكل التي تحول دون تطوره ، بما في ذلك عدم كفاية الإطار التشريعي والتنظيمي ، والمنافسة غير العادلة بين الحكومة العراقية (القطاع العام) والقطاع الخاص ، عدم وجود

الاقتصاد الرقمي وتنوع الاقتصاد السبيلان الى نمو اقتصادي مستدام في العراق – وجهة نظر تنموية للاعوام 2023-2025

نظام حوكمة وعدم كفاءة البنية التحتية وإمدادات الطاقة ونقص العمالة الماهرة. لقد أدت الأزمة المالية إلى توقف التدفقات الاستثمارية وتراجع الثقة في الاقتصاد العراقي سواء من قبل المستثمر الوطني أو المستثمر الأجنبي ، مما تسبب في ركود اقتصادي وزاد عجز الموازنة الضخم إلى 19.5 مليار دولار في 2019 ، وإلى 57 مليار دولار في 2020 (ما يعادل 6.70 تريليون دينار عراقي)، وهو ما يمثل فجوة التمويل حيث بلغ إجمالي ديون العراق 132 مليار دولار (ديون داخلية وخارجية) وتعتمد الميزانية في تمويلها على عنصرين أساسيين: الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية ، وكذلك الاقتراض الداخلي والخارجي ، وأدى ذلك إلى انخفاض الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار وخاصة في صناعة النفط ، كما توقف دعم المشاريع الاستثمارية في قطاع الإسكان والبنية التحتية والتشييد والخدمات وفي القطاعين الخاص والحكومي مما اثر سلبا على الاقتصاد العراقي كما ارتفع عدد العاطلين عن العمل وازدادت معدلات الفقر والبطالة والتضخم. في ضوء ما هو معروف من الآثار الإيجابية والسلبية للاقتراض الخارجي ، يمكن القول إن اختيار طريقة الاقتراض لحل الأزمات المالية ، حتى لو كانت حلاً فورياً مناسباً على المدى القصير ، فهي ليست الحل الأمثل على المدى الطويل ولن تؤدي ثمارها الإيجابية على الاقتصاد إلا إذا اقترن بسلسلة من الإجراءات والإصلاحات التي تساهم في حل الأزمة وهي:

1- خفض الإنفاق والتركيز على ضبط أوضاع المالية العامة لاحتواء نمو النفقات الجارية على وجه الخصوص، أجور القطاع العام ، وتحديد أولويات النفقات الرأسمالية ، وتعزيز الإيرادات غير النفطية ، واعتماد سياسة مالية تعمل على زيادة تنوع مصادر الإيرادات المالية للدولة ، وتوجيه السياسة المالية لزيادة الإنفاق الاستثماري وتنويع الهيكل الإنتاجي.

2- الاتجاه نحو تنوع مصادر الدخل ، من خلال إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية المختلفة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، والتي تهدف إلى خلق قطاعات مدرة للدخل من أجل تقليل الاعتماد على قطاع النفط ، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو على المدى الطويل والتخلص من المخاطر التي يفرضها الاعتماد على النفط.

من خلال مقارنة البيانات التاريخية الصادرة عن شركة تسويق النفط الوطنية (سومو) يمكن ملاحظة نسبة الزيادة المثوية الحاصلة في إيرادات صادرات النفط العراقي خلال عامي 2021 و 2022 وفق الاتي :

ايرادات عام 2022 (مليار دولار)	ايرادات عام 2021 (مليار دولار)	
28.03	15.67	الربع الاول السنوي
33.47	17.58	الربع الثاني السنوي
28.88	19.79	الربع الثالث السنوي
25.06	22.66	الربع الرابع السنوي
115.44	75.70	المجموع السنوي الكلي
+ 52 %		نسبة الزيادة

جدول (3) ايرادات صادرات النفط العراقي خلال عامي 2021 و 2022

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الرسمية المنشورة في الموقع الرسمي لشركة تسويق النفط العراقية <https://somoil.gov.iq/annual-summary-chart>

ومن خلال مراجعة البيانات التاريخية للاعوام 2021 و 2022 و 2023 يمكن للباحث بيان الایرادات الكلية لصادرات النفط العراقي وفق الجداول التالية :

جدول (4) ايرادات العراق النفطية خلال النصف الاول من عام 2023

الشهر	كمية الصادرات	الایرادات الكلية مليار دولار	سعر بيع البرميل الواحد
كانون الثاني	101245000	7.66	\$ 75.695
شباط	92256000	7.06	76.556
اذار	100913000	7.51	74.385
نيسان	98635000	7.70	78.058
ايار	102463000	7.32	71.413
حزيران	101083000	7.14	70.611

الاقتصاد الرقمي وتنوع الاقتصاد السبيلان الى نمو اقتصادي مستدام في العراق – وجهة نظر
تنموية للاعوام 2023-2025

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الرسمية المنشورة في الموقع الرسمي لشركة
تسويق النفط العراقية <https://somooil.gov.iq/annual-summary-chart>

جدول (5) ايرادات العراق النفطية خلال النصف الاول من عام 2022

الشهر	كمية الصادرات	الايرادات الكلية مليار دولار	سعر بيع البرميل الواحد
كانون الثاني	99,286,078	8.322	83.825 \$
شباط	92,790,173	8.809	94.936
اذار	100,579,612	10.913	108.503
نيسان	101,390,662	10.609	104.637
أيار	102,303,020	11.477	112.191
حزيران	101,191,236	11.354	112.209

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الرسمية المنشورة في الموقع الرسمي لشركة
تسويق النفط العراقية <https://somooil.gov.iq/annual-summary-chart>

جدول (6) ايرادات العراق النفطية خلال النصف الاول من عام 2021

الشهر	كمية الصادرات	الايرادات الكلية مليار دولار	سعر بيع البرميل الواحد
كانون الثاني	88,922,697	4.756	53.586 \$
شباط	82,877,757	5.013	60.487
اذار	91,311,929	5.786	63.371
نيسان	88,398,319	5.549	62.779
ايار	89,881,268	5.917	65.842

70.801	6.143	86,765,589	حزيران
--------	-------	------------	--------

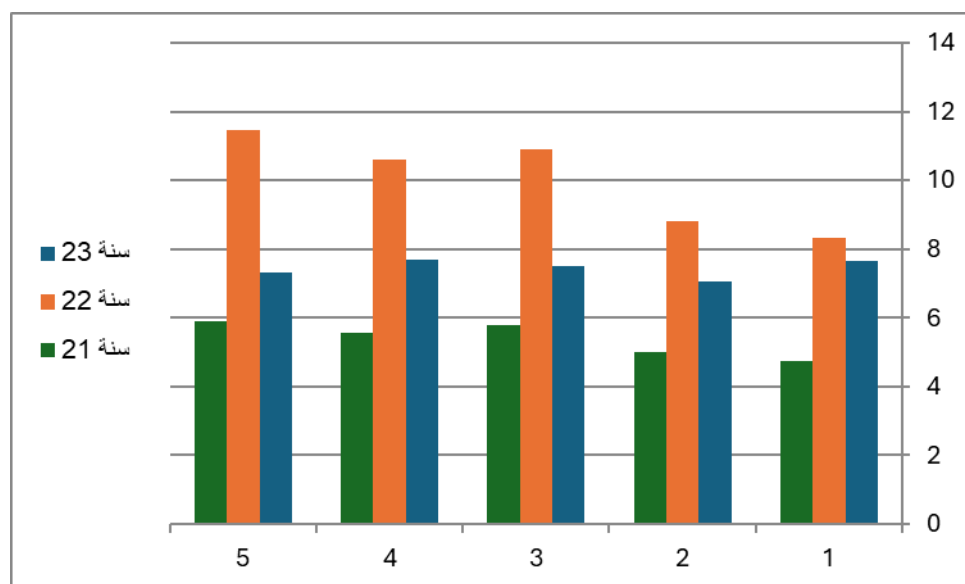
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الرسمية المنشورة في الموقع الرسمي لشركة

تسويق النفط العراقية <https://somooil.gov.iq/annual-summary-chart>

من خلال بيانات الجدول (4) يلاحظ ان سعر بيع النفط العراقي قد انخفض من 75.695 دولار في بداية عام 2023 الى 70.611 دولار في شهر حزيران 2023 بنسبة (- 6 %) مما يؤكد وجهة نظر الباحث الاقتصادية التي تستند الى ضرورة تنويع مصادر الدخل وتنويع الاقتصاد العراقي لتلافي حالات تذبذب اسعار النفط العالمي نتيجة المتغيرات الدولية .

يمكن اجراء مقارنة بين الايرادات النفطية النصف سنوية للاعوام 2023-2021 وفق المخطط

البياني الاتي :



شكل (2) اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج مايكروسوفت اكسل 2010 بالاستفادة

من البيانات الرسمية المنشورة في الموقع الرسمي لشركة تسويق النفط العراقية

<https://somooil.gov.iq/annual-summary-chart>

الاقتصاد الرقمي وتنوع الاقتصاد السبيلان الى نمو اقتصادي مستدام في العراق – وجهة نظر تنموية للاعوام 2023-2025

يلاحظ من خلال الرسم البياني ان افضل الايرادات النفطية المتحققة كانت في عام 2022 بسبب زيادة اسعار النفط العالمية بعد انتهاء جائحة كورونا فقد تراوح سعر بيع برميل النفط العراقي ما بين (83 الى 112 دولار) خلال النصف الاول من العام ذاته . بينما حقق العراق اقل ايراداته النفطية في عام 2021 وتراوح سعر بيع برميل النفط العراقي من (53 الى 70 دولار) خلال النصف الاول من العام 2021 .

اما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي للعراق , فيمكن التعبير عنه وفق الجدول الاتي :

جدول (7) الناتج المحلي الاجمالي العراقي للفترة من 2016 الى 2022

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالدولار
2016	166600000000
2017	187220000000
2018	227370000000
2019	233640000000
2020	180920000000
2021	207690000000
2022	264180000000

المصدر : اعداد الباحث وفق بيانات موقع اقتصاديات التجارة – الناتج المحلي الاجمالي للعراق

<https://ar.tradingeconomics.com/iraq/gdp>

يلاحظ من بيانات الجدول السابق ان العراق حقق اكثر من 264 مليار دولار وهي الاعلى ويتوقع ان يستمر الناتج المحلي الاجمالي للعراق بالزيادة اذا ما عاودت اسعار النفط العالمية الارتفاع في ظل الازمات السياسية العالمية ومنها الحرب الروسية الاوكرانية وامدادات الطاقة العالمية .

يمكن احتساب معدل النمو الشهري وفق المعادلة الرياضية التالية لبيان مقدار الزيادة او الانخفاض خلال النصف الاول من عام 2023 .

معدل النمو الشهري = (قيمة ايراد الشهر الحالي - قيمة ايراد الشهر السابق) ÷ قيمة ايراد الشهر السابق

جدول (8) حسابات معدل النمو الشهري للشهر الستة الاول من عام 2023

الشهر	الايرادات الكلية مليار دولار	معدل النمو الشهري
كانون الثاني	7.66	----
شباط	7.06	- 0.07
اذار	7.51	+ 0.059
نيسان	7.70	+ 0.025
أيار	7.32	- 0.049
حزيران	7.14	- 0.024

المصدر: اعداد الباحث بالاستفادة من البيانات الرسمية المنشورة في الموقع الرسمي لشركة

تسويق النفط العراقية <https://somoil.gov.iq/annual-summary-chart>

تجدر اشارة الباحث انه لا بد الحكومة العراقية اعادة النظر بالسياسات المالية والاقتصادية للبلاد لاسيما بعدما تم اقرار الموازنة الثلاثية للعراق الذي تفترض ان العراق سيتمكن من تصدير 3.5 مليون برميل نفط يوميا بمعدل سعر بيع 70 دولار للبرميل الواحد والذي سيحقق بشكل حسابي بسيط (70*365*3.5) ما قيمته 89.425 مليار دولار بمعدل 7.45 مليار دولار شهرياً ومن خلال البيانات يمكن القول ان نسبة تحقيق هذا الهدف خلال النصف الاول من عام 2023 كانت 33% وهي نسبة ضعيفة مقابل 0.67 احتمالية عدم تحقيق العراق لهذه الايرادات المخطط لها , في ظل بيئة استثمارية غير محفزة لكبريات الشركات العالمية للعمل والاستثمار داخل العراق . من جهة اخرى يمكن الاستفادة من بيانات وزارة المالية - دائرة المحاسبة قسم التوحيد / نظام توحيد حسابات الدولة على الموازنة الاتحادية لغاية 2022-12-31 والتي تؤكد ان اجمالي الايرادات النفطية كان اكثر من 154 تريليون دينار , اما الموازنة العامة للدولة العراقية (اكثر من 116 تريليون دينار عراقي) , فيما تم تقدير الموازنة العامة للدولة العراقية لعام 2023 بـ (اكثر من 134 تريليون دينار عراقي) بنسبة زيادة 15% كذلك هو الحال لعامي

الاقتصاد الرقمي وتنوع الاقتصاد السبيلان الى نمو اقتصادي مستدام في العراق – وجهة نظر تنموية للاعوام 2023-2025

2024 و 2025 . مما يستدعي مراعاة الزيادة في النفقات التشغيلية للدولة العراقية ومحاولة تقليل المصروفات غير الضرورية منها لتلافي حالة العجز المالي في الموازنة العامة للعراق والتي تم اقرارها بشكل ثلاثي لأول مرة في تاريخ العراق المعاصر . اخيراً يمكن تأشير بعض التغيرات التي طرأت على مجمل المؤشرات الاقتصادية في العراق من خلال كتيب الاحصاءات العالمية لعام 2022 المنشور في الامم المتحدة – قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – نيويورك : ص 134 وفق الجدول الاتي :

جدول (9) بعض المؤشرات الاقتصادية للعراق

المؤشرات الاقتصادية للعراق	عام 2010	عام 2015	عام 2022
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %	6.4	4.7	- 15.7
القيمة المضافة لقطاع الزراعة %	5.1	4.2	5.8
القيمة المضافة لقطاع الصناعة %	55.4	45	40.6
القيمة المضافة لقطاع الخدمات %	39.4	50.9	53.6
نسبة التوظيف في قطاع الزراعة %	21.9	19.4	17.8
نسبة التوظيف في قطاع الصناعة %	21.7	22.8	22.4
نسبة التوظيف في قطاع الخدمات %	56.4	57.9	59.9
نسبة البطالة من مجموع قوة العمل %	8.3	10.7	13.3

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات العراق في كتيب الاحصاءات العالمية لعام 2022 المنشور في الامم المتحدة – قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – نيويورك : ص 134 .

<https://unstats.un.org/unsd/publications/pocketbook/files/world-stats-pocketbook->

[2022.pdf](https://unstats.un.org/unsd/publications/pocketbook/files/world-stats-pocketbook-2022.pdf)

يمكن القول ان هناك انخفاض ملحوظ في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للعراق , نتيجة ضعف او انعدام مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية (الصناعة والزراعة والخدمات) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وخاصة في الظروف الاستثنائية (جائحة كورونا مثلاً) , فقد ادى انخفاض الطلب العالمي في سوق النفط العالمية الى تذبذب اسعار النفط العالمية ايضاً فقد باع العراق نفطه الخام بمعدل

سعر بيع 42.2 دولار فقط خلال عام 2020 و 68.69 دولار فقط خلال عام 2021 بالشكل الذي اثر بشكل مباشر في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2022

كذلك يمكن ملاحظة ان نسبة البطالة في العراق قد زادت بشكل ملحوظ بسبب عدم تفعيل دور القطاعات الانتاجية المختلفة واعطاءها الدور الحقيقي المساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي الى امام , ومن خلال بيانات عالمية منشورة تؤكد ان نسبة التوظيف الحكومي هي 37 % من مجموع الايدي العاملة (ممن هم بين عمر 15 الى 60 سنة) وتمثل اعلى نسبة حول العالم بسبب ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية المختلفة في امتصاص جزء من البطالة في العراق .

الاستنتاجات : من خلال ما تقدم من بيانات وحقائق اقتصادية حول العراق , يمكن للباحث القول ان هناك تراجع ملحوظ في نمو الاقتصاد العراقي وخاصة في عام 2022 اذ سجل معدل نمو الناتج الاجمالي المحلي في العراق قيمة - 15.7% اضافة الى زيادة نسبة البطالة الى اكثر من 13% في ظل تغير اسعار النفط في الاسواق العالمية نتيجة الظروف الدولية ومنها الحرب الروسية - الاوكرانية واتفاق دول اوبك بلس على تخفيض اجمالي انتاج النفط الخام اليومي بمعدل مليون برميل نفط باليوم اعتباراً من الاول من ايار 2023 وبضمنهم العراق كمحاولة لزيادة اسعار النفط الخام في ظل الطلب العالمي . بالتالي لابد لراسمي السياسات الاقتصادية في العراق من البحث وبشكل متسارع عن مداخل اقتصادية معاصرة تضمن تحقيق النمو الاقتصادي والمحافظة عليه في ظل ظروف زيادة عدد السكان والتغير المناخي والمتغيرات الدولية المتسارعة التغير .

المقترحات : من خلال ما تم عرضه من بيانات وجداول ورسوم بيانية من خلال البحث الحالي لواقع التنوع في الاقتصاد العراقي , يقترح الباحث ضرورة قيام الحكومة العراقية اجراء تغييرات جذرية في هيكلية القطاعات الانتاجية المختلفة بما يضمن نمواً اقتصادياً مستداماً يضمن حقوق الاجيال الحالية دون المساس بحقوق الاجيال القادمة , اذ بلغ عدد سكان العراق لعام 2023 (43 مليون و 324 الف نسمة) حسب بيانات وزارة التخطيط العراقية ويتوقع ان يبلغ عدد السكان اكثر من 48 مليون نسمة في عام 2027 مما يستوجب اعادة النظر بالخطط الاقتصادية والتنموية للعراق مع الاخذ بعين الاعتبار تغير الطلب في السوق العالمي للطاقة , نتيجة للتحويلات التقنية والاعتماد على مصادر الطاقة البديلة بدلاً عن الوقود الاحفوري والغاز الطبيعي , بالتالي لا بد من التفكير وبجدية في الاستفادة من بعض انواع الاقتصادات ومنها الاقتصاد الابيض المستند على التكنولوجيا والتسويق الالكتروني والاقتصاد الاصفر

الاقتصاد الرقمي وتنوع الاقتصاد السبيلان الى نمو اقتصادي مستدام في العراق – وجهة نظر تنموية للاعوام 2025-2023

المستند على الاستفادة من الطاقة الشمسية النظيفة دون ملوثات تذكر , وتفعيل القطاعات الانتاجية الاخرى بما فيها القطاع الخاص لزيادة الايرادات الحكومية .

المصادر:

1- بيانات وزارة المالية – دائرة المحاسبة قسم التوحيد / نظام توحيد حسابات الدولة على الموازنة الاتحادية لغاية 2022-12-31 .

2- موسى , حيدر طالب (2020) " التنوع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وامكانات المستقبل " , مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة المثنى , المجلد 10 العدد 1 : ص 100 الى 117

3- بيانات وزارة النفط , شركة تسويق النفط الوطنية – سومو , إيرادات النفط العراقي للاعوام 2021 و 2022 ولغاية حزيران 2023 .

4- بيانات البنك الدولي حول العراق المنشورة في تشرين الاول 2021 .

<https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/iraq/economical-context>

5- موقع اقتصاديات التجارة – الناتج المحلي الاجمالي للعراق 2022
<https://ar.tradingeconomics.com/iraq/gdp>

6- جريدة ايلاف الالكترونية , مقال بعنوان الاقتصاد الرقمي عصب التنمية الاقتصادية ,
الجمعة 02 يونيو 2023 - GMT 07:30 ,
<https://elaph.com/Web/NewsPapers/2023/06/1509135.html>

7- بيانات العراق في كتيب الاحصاءات العالمية لعام 2022 المنشور في الامم المتحدة – قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – نيويورك : ص 134 .

<https://unstats.un.org/unsd/publications/pocketbook/files/world-stats-pocketbook-2022.pdf>

8- البيانات الرسمية المنشورة في الموقع الرسمي لشركة تسويق النفط العراقية

<https://somoil.gov.iq/annual-summary-chart>

9- موقع مجلة اوكسفورد , توقعات صندوق النقد الدولي لنمو بعض دول الشرق الاوسط لعامي

<https://www.oxfordbibliographies.com> 2024 و 2023